الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٥٥
الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

بالنظر إلى غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (A/53/370 و Add.1 و 2)

مشروع القرار (A/53/L.25)

السيدة شاهاني (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الماضي، أيد وفد الفلبين بقوة برنامج ثقافة السلام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وسوف يواصل هذا التأييد. إن الفلبين، وقد قاست الأمرين من ويلات الصراعات المسلحة على الصعيدين الوطني والدولي، تلتزم التزاما قويا بالسلام. وقد قامت على سياق برنامجها الوطني لثقافة السلام، برعاية المحفل الدولي الثاني لثقافة السلام، في مانيلا عام ١٩٩٥، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وفي عام ١٩٩٦، وقعت حكومة الفلبين اتفاق السلام مع جبهة مورو للتحرير الوطني، وأنهت بذلك عقودا طويلة من الصراعات المحلية المريرة. وقد مُنح الرئيس السابق فيدل ف. راموس، ونورميسواري قائد جبهة مورو وحاكم منطقة ميندناو الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي، جائزة فيلكس أوفويت - بوانيي للسلام في حزيران/يونيه ١٩٩٨ مناصفة بينهما، اعترافا بدورهما في إحلال السلام في جنوب الفلبين. وفي آذار/مارس من هذا العام أيضا، منحت اليونسكو جائزة "مدن السلام" لعمدة إحدى المدن الكبرى في الفلبين. وبالتالي فإننا نرحب كل الترحيب بالمبادرة التي أخذت زمامها الأمم المتحدة لتطوير ثقافة للسلام.

وأود أيضا، في هذا الصدد، إبلاغ هذه الهيئة الموقرة أن الفلبين شاركت بصورة نشطة في مؤتمر استكهولم للسياسات الثقافية من أجل السلام لعام ١٩٩٨، ونود أن نحيي السيد خافيير بيريز دي كوييار، الأمين العام السابق، وفريقه على ما قاموا به من عمل في إصدار التقرير القيم المعنون "تنوعنا المبدع" بوصفه

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86360
9886360

التقرير الختامي للجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية.

ونتوجه بالشكر إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام، وإلى السيد فريديريكو مايور، المدير العام لليونسكو، لتعاونهما في إعداد التقرير المعروض علينا وعلى وجه الخصوص، مشروع الإعلان وبرنامج العمل عن ثقافة السلام. وبصورة عامة، يمكننا أن نقول إن الفلبين راضية عن مشروع النص المعروض علينا، ولكن نود أن نرى تعزيزا لبعض النقاط، مثل التشديد على تحويل الفرد وأسلوب حياته بشكل يؤدي إلى خلق حياة سلمية ولكن مبدعة.

ونوافق على أن تحدي الترويج لثقافة السلام يجب أن يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠. ونشارك في الرأي القائل بأن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة، في بداية الألف عام القادمة تتمثل في ربط مختلف جهود السلام في جميع أنحاء العالم والنهوض بحركة عالمية من أجل السلام. ونحن نعرف أن بناء توافق الآراء ووضع المعايير والوساطة والتحكيم هي جوانب القوة في منظومة الأمم المتحدة. وهذا يبين بوضوح، بعد سنوات كثيرة، أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشترك في رؤية واحدة وأنها بدأت تضع الأساس لإقامة ثقافة للسلام.

وفي حين أنه من الأساسي أن تتعاون الأمم المتحدة والدول الأعضاء مع المجتمع المدني في هذا العمل، نرى أنه يجب على الحكومات أن تقوم بدور رائد في هذا الصدد. ولذلك، نؤيد قيام الدول الأعضاء بوضع استراتيجيات للعمل الوطني. ولكن يود وفدي أيضا أن يؤكد بقوة، خلال هذه المناقشة، دور المنظمات غير الحكومية والأفراد أنفسهم، لأنهم هم الذين سيوفرون الإلهام والمصداقية وصدق النوايا لعمل نبيل مثل خلق ثقافة للسلام. لأنه في جوهر هذه الحركات، فإن حياة الأفراد العظماء، المعروفين وغير المعروفين، هي التي ستقدم الاتجاه، وبريق الإلهام. وعلينا أن نفكر في حياة المهاتما غاندي ونيلسون مانديلا وغوتاما بوذا ويسوع ومحمد.

الأساس إذا في تحقيق ثقافة السلام هو أن يبتعد الأفراد أنفسهم عن العنف. ولذلك، نقترح برامج تعليمية عن تكوين القيم، والتثقيف في مجال القيم، وتلقين القيم. وقد بينت ثورة الفلبين لعام ١٩٨٦ التي قامت على أساس غير العنف أن الرجل العادي، الأفراد أنفسهم هم الذين اختاروا طريق عدم العنف، وليس المؤسسات. ولا ينبغي إذا أن نخطئ: إن الذين يعيشون بالسيف يموتون بالسيف. إن عدم العنف إذا، والسلام والانسجام، لا بد أن تبدأ بنا. ويرى وفدي أن من الخطأ الجسيم أن ننظر إلى ثقافة السلام كما لو كانت عملية فكرية أو فنية أو حتى دبلوماسية. إذ أنها عمل فردي وروحي. ونحيي أو نؤيد قيم التأمل والصمت والنزاهة والانضباط الأخلاقي. كل هذا يجب أن نمارسه جميعا في حياتنا اليومية إذا أردنا أن نعيش ثقافة للسلام ونتنفسها في القرن المقبل.

وفيما يتعلق بالتحضير للسنة الدولية لثقافة السلام، هناك، حاليا، مشروع أمر تنفيذي ينتظر توقيع رئيس دولتنا، الرئيس جوزيف استرادا، بإنشاء لجنة وطنية لثقافة السلام. وسوف تقوم هذه اللجنة بإعداد خطة عمل وطنية وبرنامج أنشطة للسنة. ويولي رئيسنا نفسه أولوية عالية لمسألة القانون والنظام، وهذه اللجنة الوطنية المقترحة ستتسم بطابع مشترك بين القطاعات وتتبع نهجا مماثلا. وسيكون أعضاؤها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وستتضمن نساء ورجالا يعملون كنقاط تنسيق هامة لبرنامج ثقافة السلام. وستكفل مشاركة وسائط الإعلام في أنشطتها.

كانت الأمم المتحدة، في الماضي، تنظر إلى السلام بوصفه غياب الحرب أو الصراع. لكننا، ونحن نقترب من ألف عام جديدة، يجب النظر إلى السلام على نحو أكثر إيجابية، بوصفه ليس فقط غياب الصراع وإنما ازدهار روح الإنسان، وشرط أساسي للرخاء الاقتصادي والتضامن الاجتماعي. لكن السلام، كما قلت، لا بد أن يعني تحولا فرديا، ولا يمكن أن يكون مجرد عملية قانونية أو فكرية. وآمل ونحن نقترب من القرن الحادي والعشرين، أن ندرك أننا لا نستطيع أن نحقق عالما سلميا إلا إذا كنا أنفسنا مسالمين.

كان القرن العشرون قرنا يتسم بالعنف والحرب والصراع. دعونا نأمل أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا للسلام والانسجام والاعتدال يمكن أن تزدهر فيه روح الإنسان بكل مجدها ونبلها ونقائها. ووفد الفلبين على استعداد للتعاون بأي شكل ممكن لتعزيز البند المعروض علينا.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم إسهامنا المتواضع في مناقشة هذا البند الخاص بثقافة السلام.

إن اهتمام شعب موزامبيق بمبدأ السلام والبعد عن العنف قائم على خبرتنا الطويلة خلال ما يقرب من ٣٠ سنة من الحروب المتعاقبة والعنف، من النضال التحرري ضد الاستعمار إلى زعزعة الاستقرار.

لقد أدت هذه الصفحة السوداء من تاريخ البلد إلى خسائر في الأرواح بين عدد كبير من الموزامبيقيين وغير الموزامبيقيين، وتدمير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتمزق النسيج الاجتماعي، وإنشاء جماعات من أفقر الناس بين الفقراء، تضم المشردين واللاجئين، وأغلبهم من النساء والأطفال والمسنين.

واتفاق روما للسلام لعام ١٩٩٢ نتج عن الاستعداد الحقيقي لشعب موزامبيق لوضع حد لحلقة الحروب والعنف هذه. ومهد ذلك الطريق للبدء بالجهود الجماعية الرامية الى كفالة استعادة السلام الدائم في البلد.

وقرر الموزامبيقيون أن يتخلوا عن الكراهية المتأصلة في أعماق قلوبهم، وأن يضمدوا جراح الحرب بالشروع في عصر يجري فيه حوار مستمر في بيئة يسودها التسامح، والوحدة في التنوع، واحترام الحريات الفردية وسيادة القانون. وهذا الاختيار كان عسيرا ومؤلما، إلا أنه لا يمكن إنكار نجاحه في إرساء أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة للبلد.

إن الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بمشاركة كل القطاعات السياسية في البلد، كانت إعادة تأكيد لرغبة كل الموزامبيقيين في توطيد السلام والاستقرار وفي قبول الإطار السياسي والقضائي الجديد المكنون في دستور عام ١٩٩٠، مما يرسي أسس مجتمع ديمقراطي يقوم على المبادئ العالمية للحرية والمساواة.

وبرنامج الحكومة المنتخبة يمثل إشارة واضحة الى طموحاتنا، وبالتالي يتضمن من بين أولوياته القصوى إعادة تنشيط المؤسسات الديمقراطية، والتشجيع على احترام حقوق الإنسان، وتوفير التعليم والخدمات الصحية للسكان، وتهيئة الظروف الأساسية للبدء من جديد بتنمية اقتصاد دمرته الحرب تدميرا خطيرا. ونعتقد أن حجر الزاوية في أوجه النجاح التي حققناها الى الآن تشجيع مبادئ الصفح والتسامح، والمصالحة، التي نعتبرها أساس ثقافة السلام.

ونجاح تدعيم السلام في موزامبيق يلقي على كاهلنا مسؤولية الإسهام بنشاط في تحقيق نفس الغاية في أماكن أخرى، طالما كانت الصراعات أو الصراعات المحتملة مستمرة في أفريقيا، وهي أكثر القارات تأثرا بها، أو في أي مكان آخر في العالم. ومحافظة على هذا المبدأ، شاركت موزامبيق بنشاط في مبادرات دولية عديدة نظمتها، في جملة أطراف، الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وغيرها من المنظمات الإقليمية وفرادى الدول، بحثا عن حلول دائمة للصراعات التي لا تزال تدمر أجزاء كثيرة من العالم.

إن حكومة موزامبيق، بالتعاون مع اليونسكو، عقدت في مابوتو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ المؤتمر الدولي عن ثقافة السلام والحكم. والمؤتمر، الذي شارك فيه أكثر من ٣٠٠ مندوب، كان مناسبة فريدة لأهل موزامبيق، باتجاهاتهم المتنوعة، لتبادل وجهات النظر مع المشاركين من مختلف البلدان حول قضية ثقافة السلام.

وبعد أن قرأنا التقرير الموحد للأمين العام الذي يتضمن مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام، نود أن نوصي بتقديمه استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣/٥٢.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن إيماننا الراسخ بأن مشروع الإعلان وبرنامج العمل يتيحان إطارا ممتازا لكل الأطراف للمشاركة النشطة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في مختلف مجالات ثقافة السلام، بما فيها حل الصراعات ومنعها، وحقوق الإنسان، وتوطيد الديمقراطية، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية.

إن صيانة السلم والأمن الدوليين ليست المسؤولية الرئيسية، للأمم المتحدة فحسب، بل ولكل الدول والمؤسسات والأفراد المحبين للسلام. وبالتالي، فإننا نتشاطر الفكرة القائلة بأن ثقافة السلام يجب أن تكون لها الأولوية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مما يسهم

إسهاما قيما في القضاء على الأسباب الجذرية للصراع في العالم، وفي تقديم ثقافة السلام في العالم كله.

وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام. وسيكون ذلك دليل واضح على التزام الأمم المتحدة المتجدد بتعبئة كل الأطراف الدولية للعمل معا من أجل عالم أفضل خال من ويلات الحرب التي تؤثر اليوم على أجزاء كثيرة من العالم، وبخاصة في أفريقيا.

وبالمثل، نؤيد إعلان الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. وسيكون هذا بداية إيجابية لألفية جديدة تكرس لتضافر الجهود الرامية الى إرساء السلام والوئام، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية في كل أرجاء العالم.

وأسباب الصراعات ترتبط ارتباطا أساسيا بالفقر والتنمية، ولا سيما في العالم النامي، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، حيث ينشب معظمها، كما اعترف بذلك في تقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا عن أسباب النزاع في أفريقيا. ولهذا، نؤكد من جديد أن كل الإجراءات الرامية الى تحقيق السلام وتوطيده لا بد أن تقترن بتدابير ملموسة تعالج الأسباب الأساسية للصراعات.

وإن لم نعالج بجدية مشاكل الفقر المدقع، والجوع، والأمية، والمرض، التي تؤثر على خُمس سكان العالم، فسيحيق الخطر دائما بالسلم والأمن الدوليين. ونحن بحاجة الى تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، مما يكفل مستويات كافية من المعونة الدولية، وتخفيضا في عبء الدين، وانفتاح الأسواق الدولية أمام العالم النامي.

ولن تترسخ ثقافة السلام، ولا يمكن أن تسفر عن النتائج التي نطمح فيها جميعا إلا إذا اضطلعت الحكومات، والأطراف السياسية والاجتماعية بصفة عامة، بإجراءات أنشط ترمي الى تعزيز التنمية البشرية، وبخاصة في مجالات التعليم، والصحة، والإسكان. ومن ناحية أخرى، لا بد للمجتمعات المحلية والأمم أن تدلل أيضا على استعدادها الحقيقي للشروع في إجراء حوار مفتوح ومستمر، وقبول التسامح والمصالحة، بوصفهما وسيلة لحل مشاكلها، وينبغي لها أن تتخلى عن ثقافة العنف، والكراهية، والانتقام.

والسلام ليس مجرد عدم نشوب الحرب. بل يتجاوز ذلك، فيطالب بروح مستمرة من التسامح، والمصالحة، والالتزام الدائم بتشاطر ثروات البلد، وتجاوز المصالح الخاصة والمحلية. ويجب أن يكون التسامح والمصالحة شاغلين، ليس للسياسيين والصفوة السياسية فحسب، بل وللأسر، والمجتمعات المحلية والمجتمع بصفة عامة أيضا. ولا بد لثقافة السلام أن تنبع من كل المواطنين بوصفها قيمة متكاملة تضم أفكار السلام واللاعنف التي يجري نشرها وتحويلها الى جزء لا يتجزأ من الضمير الجماعي للناس.

وهناك توافق عام في الآراء حول ما يجب أن تتضمنه ثقافة السلام. ونحتاج الى تعميق فهمنا الجماعي لهذا المفهوم. ونحن ننظر الى مفهوم ثقافة السلام على أنه مجموعة من القيم، والمواقف وطرق السلوك، وأساليب المعيشة والتصرف، على أساس احترام الحياة، وكرامة الفرد وحقوقه، ورفض العنف، بما في ذلك كل أشكال الإرهاب، والالتزام بمبادئ الحرية، والعدالة، والتضامن، والتسامح، والتفاهم بين كل الشعوب وكل الجماعات في المجتمع وبين الأفراد.

وثقافة السلام ترتكز على مبادئ أساسية مقبولة عالميا للتعايش الإنساني، والمشاركة الكاملة من جانب كل المواطنين، والشفافية في صنع القرار، وفي إدارة الشؤون العامة. وهي تنبع من البحث المستمر عن توافق الآراء، وقيم الوحدة والاتساق، والتسوية السلمية للخلافات. وفي هذا الصدد، يعتبر التنوع ثروة ثقافية، وعاملا إيجابيا ينبغي لنا أن نقدره ونعززه.

إن حكومة موزامبيق تتوخى إدخال ثقافة السلام في المؤسسات التعليمية. وهذا النهج يقوم على افتراض مؤداه أن التعليم من أجل السلام له أهمية خاصة في منع الصراع حيث من المرجح أولا وأخيرا أن الأفكار التي تأخذ مظهر العنف تتواجد في عقول الرجال والنساء. ونعتقد أن اتخاذ تدابير محددة من هذا القبيل من شأنه أن يمكننا من الانتقال من الكلام إلى العمل. إن تعزيز ثقافة السلام اليوم سيمثل تراثا قيما بوسعنا أن نهبه للأجيال المقبلة. وسيكون ذلك مساهمة كبيرة نحو إعداد أنفسنا لمواجهة التحديات في الألفية المقبلة.

إن موزامبيق تؤكد من جديد التزامها بثقافة السلام وسوف تظل تقدم مساهمتها المتواضعة نحو ذلك الهدف النبيل.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، ناقشت الجمعية العامة في دورتها السابقة موضوع ثقافة السلام، وأدلى عدد غير قليل من الدول، بما في ذلك بلدي، ببيانات تضمنت فهمها لثقافة السلام، وطرحت أراء هامة لتطوير هذه المبادرة. وها نحن نناقش اليوم، مرة أخرى، أثر الثقافة على جهود البشرية من أجل إيجاد عالم يقوم على المساواة بين الدول، وحقها في السيادة، والحرية.

إن الثقافة هي محصلة الإرث التاريخي للشعوب، وهي ضميرها، ومنطقها وطريقة تفكيرها. أما السلام فهو سعي البشرية إلى هدف سام يعني، بشكل مختصر، إتاحة جميع الفرص أمام شعوب العالم، فرادى ومجموعات، لتحقيق تطورها ونموها الكاملين بعيدا عن الصراعات ونزعات الهيمنة والاستغلال والاحتلال. وعلى هذا الأساس فإننا ننظر إلى ثقافة السلام على أنها تثقيف للبشرية بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، ومبادئ القانون الدولي، والقانون الإنساني، حيث لا مجال للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض مطلق للاحتلال الأجنبي، وتحقيق للعدل والمساواة في العلاقات الدولية، والاعتراف للشعوب في حقها في تقرير مصيرها.

إن السلام وثقافة السلام، كما نفهمها يعنيان ما هو أكثر بكثير من مجرد غياب الحرب. فلن يكون هناك أي سلام مع استمرار الاحتلال الأجنبي والاستيطان وتشريد أبناء الأراضي المحتلة. كما ينطوي السلام على الالتزام بنبذ التهديد أو استخدام الأسلحة النووية وتطويرها. وكذلك لا يمكن لثقافة السلام أن تلتزم الحياد أمام كوارث الاحتلال الأجنبي، والجوع، والفقر، والتشرد، والقهر لما لهذه الآفات من خطر على المجتمع الدولي، وزرع للفوضى والتوترات في العلاقات الدولية. فالعالم يحتاج إلى المزيد من تثقيف سلمي مبني على نبذ الاحتلال والعدوان والاستيطان والدعوة إلى التعاون، والتضامن، والتآزر من أجل ردم الهوة المتسارعة في تعمقها وتوسعها، بين مجتمع الغنى والقوة، ومجتمع البؤس والمعاناة والموت.

عرف تاريخ البشرية ظواهر سياسية واجتماعية نمت في حيز الشر مثل القمع العنصري، والرغبة في استمرار الاحتلال الأجنبي، وممارسة العدوان والظلم والقهر فكيف يستقيم الحديث، نظريا وفلسفيا، عن ثقافة السلام في عالم لم يتخلص من الاحتلال الأجنبي، وفي عالم نجد فيه أن الفقراء يزدادون عددا وفقرا، عالم يمتلك فيه حوالي ٤٠٠ شخص أموالا تزيد عن الإيرادات السنوية لمجموع بلدان يسكنها ٢,٥ بليون نسمة، أي قرابة ٤٥ في المائة من سكان العالم. ذلك بعيدا عن مئات الملايين من الجائعين وما يزيد عن ٢٠٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية لأسباب وعوامل متنوعة.

إن ثقافة السلام بحكم تعريفها معادية لثقافة الحرب، ولا يمكن لثقافة السلام أن تقف صامتة إزاء التحديات المطروحة أمام المجتمع البشري. واسمحوا لي أن أؤكد أنه سيكون من الخطأ الجسيم التعامل مع ثقافة السلام وكأن عالم اليوم خال من الحروب أو الأسباب التي تقود إلى اندلاع الحروب. فتاريخ البشرية شاهد حي على تراجع العديد من الثقافات والأفكار النبيلة لأنها لم تجد من يدافع عنها عند تعرضها للانتهاك من قبل أعداء السلام.

وفي هذا السياق، فإن العرب الذين جعلوا من السلام جزءا أساسيا من حضارتهم وإرثهم وسلوكهم اليومي، وعنصرا متأصلا في حياتهم وعاداتهم، يجدون من الطبيعي أن تتابع الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة تعاملها بشكل حثيث مع قيم السلام العادل، والمشرف وسلام الكرامة، والتبشير بهذه القيم النبيلة. وانطلاقا من ذلك قبل العرب بمفهوم الأمم المتحدة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، بينما ما يزال يرفض الجانب الإسرائيلي قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتحقيق السلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، ويرفض كذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨). كما تقوم الحكومة الإسرائيلية الحالية بكل المحاولات لاستنبات بذور حرب جديدة، حروب عدوانية، عنوانها امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية المدمرة، وتنصلها من الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها في مباحثات السلام.

إن ثقافة السلام هي تطلع مشروع نحو المستقبل، وسعي، كما ورد في أكثر من مكان في الوثيقة A/53/370، إلى درء النزاعات عن طريق التصدي لجذورها. وهي ليست تدجينا للشعوب والوقوف بينها وبين طموحاتها لتحرير أرضها، وإزالة الضيم الذي لحق بها خلال حقب سابقة وظروف قاهرة ظالمة.

وإذا كان جوهر ثقافة السلام هو التدخل لدرء اندلاع النزاعات المسلحة، فإن المجتمع الدولي مدعو، في ضوء ذلك، إلى ثني الحكومة الإسرائيلية الحالية عن سياساتها التي تتناقض مع ثقافة السلام، وإلزامها، عبر مختلف السبل، بالكف عن سياساتها الاستعمارية الاستيطانية

والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري وفلسطين حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وكذلك الانسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، دون شروط، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما نرى أن يكون حق الشعوب في الدفاع عن أرضها واستقلالها وسيادتها عنصرا أساسيا من عناصر ثقافة السلام، وأن تستمر شعوب العالم ودولها في دعم هذا النضال لأن التجربة أثبتت أن سياسات انتهاك حقوق وسيادة الشعوب ما هي إلا بيئة خصبة لاستمرار العنف وسفك الدماء.

إننا ننظر إلى تعددية الثقافات في العالم على أنها عامل إيجابي يغني ثقافة السلام التي يجب أن تكون محصلة لمجمل هذه الثقافات. ويسرنا أن نرى أن الإعلان وخطة العمل المطروحين أمامنا يتضمنان إشارات في غير موقع إلى ذلك.

لقد قمنا في وفد الجمهورية العربية السورية الدائم لدى الأمم المتحدة بالاطلاع على التقرير الجامع الذي يضم مشروع إعلان وبرنامج عمل لثقافة السلام والمقدم من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والصادر في الوثيقة A/53/370، وننظر بارتياح إلى ما ورد في الفقرات التي تشير إلى ضرورة تعزيز التفاهم بين الثقافات، وكذلك إلى قيام اليونسكو بنشر كتب حول تاريخ البشرية، وحول تاريخ أفريقيا العام، وتاريخ حضارات آسيا الوسطى، وحول إسهام الحضارة العربية في الثقافة الأمريكية اللاتينية عبر شبه الجزيرة الايبرية، ومختلف جوانب الثقافة الإسلامية، وتاريخ أمريكا اللاتينية العام، وتاريخ الكاريبي. وينظر وفد سوريا بارتياح إلى الفقرات التي تشير إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والميثاق التأسيسي لليونسكو وصكوكا دولية أخرى، وإلى تعزيز المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال في الجزء المتعلق بالعناصر المقترحة لمشروع إعلان وبرنامج عمل لثقافة السلام، إلا أننا نرى في عدم تناول الاحتلال الأجنبي والعنصرية، وكره الأجانب، والتمييز العنصري، والأسلحة النووية وأخطارها ابتعادا عن الواقع في التعامل مع جوانب من أخطر الاشكالات التي تهدد أمن وسلام العالم، والتي بدونها يبقى العمل من أجل نشر ثقافة السلام مجرد ترف فكري. ونشير إلى أن القمة الثانية عشرة لقادة دول حركة عدم الانحياز قد أكدت على هذه العناصر التي نرى بدورنا ضرورة تضمينها لمشروع إعلان وبرنامج العمل المطروحين أمامنا.

إن سوريا التي يرث شعبها حضارة عظيمة وعريقة تعود إلى آلاف السنين، والتي قدمت للبشرية أول أبجدية في التاريخ، تتطلع الآن، كما كانت دائما، إلى عالم خال من الاحتلال والهيمنة، إلى عالم يحفل بمبادئ العدل والمساواة والسلام.

السيد فحيدوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) السيد فيدريكو مايور على التقرير المدمج الذي قدماه والذي يحتوي على مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام.

وكما يبين التقرير هناك عملية تجري حاليا لإنشاء ثقافة للسلام. إن ذلك المسعى بما يتسم به من جدية وضخامة يجب أن يأخذ مكانه المستحق بين أولويات الأمم المتحدة. إذ أن إنشاء نظام الأمم المتحدة المرتكز على القيم التي تتشاطرها البشرية عموما قد أصبح خطوة رئيسية نحو ثقافة السلام. فالقيام بعمل دولي تحت إشراف الأمم المتحدة - ولا سيما ذلك الوارد في إعلان وبرنامج العمل في التقرير المدمج - يجسد تطوير وتعزيز معايير وقيم وأهداف عامة تعتبر أساسا لتعزيز بلورة مفهوم ثقافة السلام.

وكما تعلمون فإن المهمة الرئيسية لليونسكو تتمثل في قيام المنظمة بإرساء أساس راسخ لفكرة السلام في ضمير الشعوب. إن المنظمة تدعو البشرية جمعاء إلى مكافحة الحرب واستئصال شأفة العنف والفقر واحترام المبادئ الديمقراطية. وفي هذا الصدد فإن الأحكام الواردة في الإعلان لهي مناسبة بشكل خاص اليوم عندما نجد الصراعات تستبد في سائر مناطق العالم. إن الإعلان يجسد بوضوح المهام الأساسية المدرجة في جدول أعمال الألفية الثالثة، والتي يجب أن تنطلق من روح الابتعاد عن العنف والتفاهم المتبادل والحوار والتسامح - وبعبارة أخرى، من روح الابتعاد تدريجيا عن ايديولوجية الحرب والمضي قدما بالقيم الأساسية لثقافة السلام.

إن تحقيق الأهداف والاستراتيجيات المطروحة في برنامج العمل عن ثقافة السلام مرتبط أولا وأخيرا بتنسيق العمل المشترك وتعزيزه للحفاظ على الاستقرار والثقة وزيادتهما بين الأمم. وفي هذا الصدد، من المهم جدا أن تطور الدول الأعضاء برامج العمل الوطنية الخاصة بها،

وبذلك تضيفها إلى هذا البرنامج. وهنا فإن هدف التعليم ينبغي أن يكون أحد الأدوات الأساسية عند تأدية هذه الرسالة الهامة. وكما أشير في التقرير الذي أعدته لليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين فإن هدف التربية يكمن في كيفية تعلم العيش سوية. وعلاوة على ذلك فإن التقرير المقدم إلى اليونسكو من قبل اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية يذكر أن بوسعنا أن نطور أساليب سلمية متنوعة للتعايش من خلال الثقافة.

إن المبادئ الأساسية لليونسكو في مجالات التسامح وحقوق الإنسان والديمقراطية متجسدة في الموضوع الرئيسي لدورة المجلس التنفيذي المعنونة: "الذكرى الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واجب التذكر وضرورة اليقظة من العبودية إلى ازدهار كرامة الإنسان" وفي الوثائق المعتمدة في الجلسة الختامية للدورة الخامسة والخمسين بعد المائة للمجلس المنعقدة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في طشقند.

إن القرار المتعلق بثقافة السلام المتخذ في طشقند والوارد في الوثيقة A/53/370 يعرب عن الشكر للمدير العام لقيامه بأخذ زمام مبادرة ثقافة السلام ويعرب عن الارتياح لقيام الأمم المتحدة بإعلان عام ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام وعينت اليونسكو بوصفها المنسق لبرنامج العمل.

وبوصفي ممثلا لأوزبكستان فإنه لمن دواعي سروري أن أذكر أن بلادي انتخبت عضوا في المجلس التنفيذي للعام الماضي في الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو. وسوف نشارك مشاركة نشطة في عمله.

وتمشيا مع هدف اليونسكو الرئيسي، حسبما ورد في دستورها، ألا وهو غرس فكرة الدفاع عن السلام، يفترض مسبقا في عملية ثقافة السلام أنها من الممكن أن تنقذ الثقافة والطاقة الروحية والتعليم بل والعالم من الظلام والهمجية، والتطرف الديني والتعصب القومي، والمواجهة الإثنية، والصراعات الإقليمية.

وحسبما لوحظ في اجتماع طشقند الذي عقده المجلس التنفيذي لليونسكو، فإن هذه الفكرة مناسبة جدا هذه الأيام. إذ تشهد أنحاء عديدة من العالم زيادة في المواجهة الدولية والدينية؛ وتكتسب أخطار كثيرة طابعا عالميا؛ وتجتاح مناطق عديدة صراعات مسلحة - قديمة وجديدة على السواء - تستند إلى خلافات دينية أو إثنية أو دولية. ففي أفغانستان والشرق الأوسط، ومنطقة البلقان وأفريقيا، يموت أناس أبرياء. والآثار التاريخية تلتهمها نيران الصراع - وهي آثار تعود بحكم القانون إلى التراث الثقافي المشترك للبشرية.

ومما يؤسف له، أن الصراعات الإقليمية والمحلية والتطرف الديني والإرهاب وتجارة المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة مستمرة جميعها في تهديد استقرار العالم وأمنه، لا في منطقتنا وحدها بل في شتى أنحاء العالم.

وتصعيد الدفاع في وجه هذه الأخطار هو هدف اليونسكو، التي وجدت أصلا بسبب حاجة الأمم المتحدة إلى إنقاذ الأجيال التالية من ويلات الحرب عن طريق "التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر"، حسبما ذكرت الفقرة الخامسة من ديباجة دستور اليونسكو.

وفي هذا الصدد نرحب ببرنامج "الجسر" الدولي الذي وضعته اليونسكو، وهو البرنامج الذي ما برح يعزز التفاعل مع بلدان آسيا الوسطى. والهدف هو دراسة وتحليل التحولات السياسية التي جرت في سياق السعي إلى تفادي الحرب والصراع الإثني.

وتشعر أوزبكستان، التي تولي أهمية عظمى لإحياء الطابع الإثني للثقافة الوطنية وتنمية هذه الثقافة، بأنه لا يمكن فصل الوعي الوطني المتجدد عن أفكار ثقافة السلام والقيم الإنسانية المشتركة. وتاريخ الأمة الأوزبيكية وثقافتها يمثلان جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإنسانية ولا يمكن التصرف فيها. وما برح شعب أوزبكستان قادرا على الحفاظ على قيمه التاريخية والثقافية وتقاليده الإثنية، التي سلمت بعناية من جيل إلى جيل.

والآن وقد حصل البلد على استقلاله، أبرزت أسماء الشخصيات التاريخية الأوزبيكية العظيمة وما أنجزته من أعمال نبيلة. وهذه الأسماء تشمل: الإمام البخاري، وبهاء الدين النقشبندي، وخواجة أحمد ياصافي، ومحمد الخوارزمي، والبيروني، وابن سينا، وأولغبيك. وكثير من غيرهم، أسهموا إسهاما هائلا في تطور ثقافتنا المتعددة القوميات مثلما أسهموا في الحضارة العالمية.

ونحن نوجه خالص الشكر إلى قيادة اليونسكو على دعمها، الذي ساعد في الحفظ على تراثنا الثقافي وعلى

تسليط الضوء على تاريخ أمتنا الحقيقي. والمثال على هذا الدعم هو البرنامج الذي استغرق اسبوعا وكُرس لتطور العلم والثقافة والتربية في عصر الأسرة التيمورية. وقد نظم هذا البرنامج في باريس في عام ١٩٩٦، وكرس للاحتفال بمرور ٦٦٠ سنة على ميلاد تيمور، ذلك الإبن العظيم من أبناء الأمة الأوزبيكية؛ وكان ذلك الحدث معلما رئيسيا في تاريخ التعاون بين أوزبكستان واليونسكو.

ونتيجة لمشروع اليونسكو المسمى "مشروع الدراسة المتكاملة لطرق الحرير: طرق الحوار"، أنشيء في سمرقند معهد دولي مخصص لبحوث آسيا الوسطى. وهدفه هو دراسة حضارة آسيا الوسطى بهدف توعية العالم بعظمة تاريخ شعوب تلك المنطقة وبالحضارات الشرقية، التي بقيت في معظمها، دون استكشاف. وهو يهدف أيضا إلى إعطاء خلفائنا صورة واضحة لجميع التغيرات التاريخية التي تحدث اليوم في بلدان آسيا الوسطى الساعية إلى التجديد والتقدم.

وعلى مدى ألف سنة قامت في آن واحد معا في أوزبكستان أديان وثقافات وأساليب حياة شديدة التنوع. وتجربتنا التي اتسمت بالتعايش السلمي بين شعوب ذات عقائد ومذاهب دينية مختلفة تقف شاهدا على أن هذا يمكن أن يكون عاملا من عوامل النجاح في فض الصراعات الداخلية والإقليمية ذات الأسس الدينية والإثنية الدولية.

ويدعو إعلان طشقند في أحكامه الختامية، الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية التي تكفل النجاح في الاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام، سنة ٢٠٠٠، لتؤكد بذلك قيم التسامح، والتفاهم المتبادل والنضال ضد الفقر والتهميش. وترحب أوزبكستان بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي القاضي بتسمية السنوات ٢٠٠١ - ٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام وعدم العنف من أجل أطفال العالم، وهي تشدد على أهميته. ونحن على استعداد للاشتراك بنشاط في تنفيذه. كما نؤمن بأن مسألة ثقافة السلام ينبغي أن تكون أحد البنود الأساسية في جدول أعمال الجمعية لسنة ٢٠٠٠.

وختاما اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تأييد حكومة أوزبكستان لمشروع الإعلان وبرنامج العمل لإنشاء ثقافة سلام، وأن أدعو إلى تنفيذ الجمعية العامة للإعلان تنفيذا عاجلا.

وأحد الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة تتمثل في واجب إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وينبغي أن يكون هذا شعارنا، لأننا نملك تلك الإمكانية الهائلة. ولكن علينا استعمالها في الوقت المناسب. والمشاركة الواسعة للبلدان والأمم في شتى بقاع العالم تحت رعاية اليونسكو في تحقيق أهداف ثقافة السلام والروح الإنسانية ستسمح لنا بأن نجمع الشعوب لتجعل العالم أكثر سلامة وأمنا. وينبغي أن يكون هذا هو "سلاحنا" الوحيد لإقامة السلام والتعاون.

السيد يري (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه من دواعي سعادة وفد كوت ديفوار أن تتاح له الفرصة من على هذا المنبر لكي يعرب عن سروره لأن مسألة ثقافة السلام قد أدرجت على جدول الأعمال بوصفها بندا مستقلا. ولقد أيد بلدي إطلاق المبادرة التي أسفرت عن هذه المناقشة في الجمعية العامة اليوم.

كما أود أن أهنئ الأمين العام على تقريره الرائع الذي قدمه إلينا، وهو التقرير الذي صيغ بالتعاون الوثيق مع المدير العام لليونسكو الذي يتضمن مشروع إعلان وبرنامج عمل لثقافة السلام.

ولقد ولد مفهوم ثقافة السلام قبل نحو أربعة عقود في كوت ديفوار. وقد تولد عن الفلسفة السياسية التي آمن بها رئيسنا الأول السيد فيليكس هوفويه - بوانيه. وقد تجسدت هذه الفكرة رسميا في عقول البشر في المؤتمر الدولي المعني بالسلام الذي نظمته اليونسكو في تموز/يوليه عام ١٩٨٩ في ياموسوكرو، وهي العاصمة السياسية لكوت ديفوار.

واليوم نشعر بالزهو والفرح لأننا نرى هذه الفكرة وقد قطعت شوطا بعيدا بحيث أصبحت عنصرا أساسيا من عناصر العلاقات الدولية.

وخلال فترة إنهاء الاستعمار في أفريقيا التي لم يمض عليها سوى وقت قصير نسبيا، والتي اتسمت بنضالات التحرير والصراعات المميتة بين الأشقاء والصراعات بين الأعراق على حد سواء - وفي وقت لم يكن من الحكمة فيه أن يتكلم المرء ضد منطق العنف والحرب الذي كان سائدا في قارتنا - توفرت لبلدي الشجاعة ليقترح أن الحوار يجب أن يكون هو وسيلة تسوية المنازعات وبناء

السلام داخل كل دولة أفريقية، وبين الدول، وبين القارات.

وقد كان يحلو للرئيس فليكس هوفويت بوانيي أن يقول "إن السلام ليس كلمة عديمة المحتوى، إنه أسلوب حياة". والسلام ليس سلاحا يستخدمه البشر. فهو خصلة كامنة في الطبيعة البشرية. ومن ثم من الضروري أن نحفظ في عقول البشر هذه القيمة التي ينزعون في أحيان كثيرة للغاية إلى وضعها جانبا إرضاء لغرائزهم التي تدفعهم إلى شن الحروب أو التصرف بعنف. ولنفعل ذلك لا بد لنا، في جملة أمور، أن نركز على تعليم النشء، وعلى البرامج التدريبية الخاصة للعناصر الفاعلة في المجال السياسي، وعلى سياسة مليئة بالعزم للحوار فما بين المؤسسات السياسية الأساسية والمجتمع المدني. وهذه هي الطريقة التي فهمنا بها ثقافة السلام، وهذه هي الطريقة التي نطبقها بها في كوت ديفوار.

إن بلدي يرحب بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٨٩ جائزة فليكس هوفويت بوانيي الدولية للسلام، التي أشار إليها هذا الصباح سفيرا بنغلاديش والسنغال. وهذه الجائزة

"القصد منها تكريم الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الذين قدموا إسهاما كبيرا في تعزيز السلام أو السعي لإحلاله أو للحفاظ عليه أو لصونه".

إن هيئة التحكيم، التي يرأسها السيد هنري كيسنغر، وزير الخارجية السابق في الولايات المتحدة، قد قامت بالفعل بمنح الجوائز لعدد من الأفراد والمجموعات المشهورين دوليا، مثل الرئيسين نيلسون مانديلا وياسر عرفات، وأكاديمية القانون الدولية في لاهاي، والملك خوان كارلوس ملك أسبانيا. ومن بين العديدين الآخرين الذين حصلوا على الجائزة، فإن رئيس غواتيمالا، السيد ألفارو أرزو إرغويين، والسيد ريكاردو راميرز دي ليون، قائد جيش المعارضة السابق، الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، يستحقان تنويها خاصا لشجاعتهما في وضع حد لحرب أهلية دامت نصف قرن في بلدهما.

إن عناصر ثقافة السلام وأهداف الاحتفال بسنة دولية لها قد أرساها بالفعل العام الماضي قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإشارة إلى النقاط الأساسية في ذلك القرار، فإن ثقافة السلام مصممة، عن طريق التعليم والعلم والاتصال، على أن تعزز نمطا معينا من السلوك، بغية إحلال التعايش السلمي داخل كل أمة وبين الأمم على حد سواء محل جو الحرب والعنف.

إن الأعمال التحضيرية للاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام قد بلغت مرحلتها الأخيرة. ومعروض على الجمعية العامة مشروع إعلان وبرنامج عمل أعدتهما اليونسكو بالتعاون مع جميع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

إن وفد كوت ديفوار يأمل أن تحظى هذه الوثائق باستحسان الدول الأعضاء حيث أنها مصممة لتوفير أسس الاحتفال بالسنة الدولية. كذلك يأمل وفدي لهذا الموضوع - نظرا لأهمية ثقافة السلام والآمال المعلقة بهذه الفكرة بالتأكيد - أن يدرج كموضوع أساسي في جمعية الألفية المزمع عقدها في سنة ٢٠٠٠.

السيد بالا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي الفرصة الأولى التي أتيحت لي للكلام هنا منذ أن قام رئيس دولتي، اللواء عبد السلام أبو بكر، القائد العام للقوات المسلحة، بمخاطبة الجمعية العامة، أود أن أهنئ السيد أوبيرتي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الثالثة والخمسين. إن انتخابه هو شرف عن جدارة، حيث أن أداءه حتى الآن قد بيَّن جليا ما يتحلى به من خصال، ونحن نتمنى له حقا فترة رئاسة ناجحة.

وإنه لشرف وامتياز عظيم لي أن أخاطب هذه الدورة بشأن هذا البند من جدول الأعمال الذي، رغم حداثة إدراجه في جدول أعمال الأمم المتحدة، فهو بند هام جدا وله مكانة عظيمة بالنسبة لشعب نيجيريا. إن السعي لتحقيق السلام والتعايش السلمي قديم قدم التاريخ نفسه. وهو يمثل بالفعل جوهر الأعمال الدبلوماسية. والتحول من المواجهة إلى ثقافة السلام يمثل متطلبا أوليا ضروريا لتحقيق أي نمو اقتصادي هام ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لجميع المجتمعات، غنية كانت أم فقيرة، قوية أم ضعيفة، متقدمة النمو أم نامية. وثقافة السلام تتكون من طائفة كاملة من القيم والمواقف وأنماط السلوك التي تبين العلاقات الاجتماعية وتلهمها على أساس المبادئ المكرسة المتمثلة في الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح.

والسلام لا يعني فقط غياب الصراع؛ فهو قوة إيجابية يجب تنميتها وإدامتها بغية تعزيز التنمية. وهو يقر بالاختلافات ويتقبلها، ويعزز الحوار، ويسعى إلى تحويل جميع النزاعات، عن طريق وسائل لا تتسم بالعنف، إلى تفاهم متبادل وتعاون.

إن السلام ضرورة في عصرنا، ليس فقط لأننا نملك الآن القدرة على تدمير كوكبنا عدة مرات، وإنما أيضا لأنه الشيء الصحيح والعقلاني. والسعي لبلوغ السلام العالمي يجب أن يظل يمثل أولويتنا العليا. إن سباق التسلح شيء ينطوي على مفارقة زمنية وهو منهك وينبغي لعائد السلام أن يصبح أوضح وهو يوجه لتخفيف حدة الفقر على نطاق العالم بغية رفع مستويات المعيشة للأشد حرمانا. وليس بالإمكان تحقيق أية تنمية في أي مجتمع بدون السلام، وبدون التنمية لا يمكن للمجتمعات أن تزدهر من أجل تحقيق الخير العام ورفاه الشعوب عموما.

إن السلام هو حق أساسي من حقوق الإنسان يجب ضمانه للجميع بدون تمييز بسبب النوع أو العرق أو المعتقد الديني. ونود أن نذكر بأن الأمين العام السابق قد حدد في خطته للسلام خمسة عناصر أساسية للتنمية يمثل فيها السلام الأساس، والاقتصاد محرك التقدم، والبيئة أساس الاستدامة، والعدالة الدعامة، والديمقراطية فيها تعزز ثقافة التسامح والتنوع وحرية التنظيم.

إن وفدي يرحب بالنهج الذي اتبعه الأمين العام في مذكرته التي توفر إطارا مفهوميا يركز على النحو الواجب على ضرورة تحديد الأسباب الجذرية للحرب والعنف والتصدي لها عن طريق التعليم، بوصف ذلك استراتيجية ضرورية لتنمية ثقافة السلام. وتشمل أهداف تلك الاستراتيجية تمكين احترام التنوع الثقافي وتعزيز التسامح والتضامن والتعاون والحوار.

وللأسف، فإن القارة الأفريقية، بدلا من أن تنعم بالسلام، فقد شهدت نزاعات وحروبا أهلية مستعصية. وتتسبب هذه الصراعات والحروب في الموت والتدمير العبثي للأرواح والممتلكات والبنى الأساسية الضعيفة أصلا. بل أن المأساة الإنسانية أفظع من ذلك، فالنزاعات والحروب تنتج أفواجا من اللاجئين والمشردين. وتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم والتنمية المستدامة فيها" يوفر لنا أحدث بيان عن هذه الحالة المؤسفة. إلا أن ما يبعث على الطمأنينة لدينا أن هدف الأمم المتحدة الأول هو قيادة السعي صوب إحلال السلام بتوفير وسائل احتواء النزاعات وحلها. ولا بد لمنع النزاعات، داخل الدول وبينها على حد سواء، أن يبدأ حتما بالقضاء على مصادر التوتر باتخاذ إجراءات عاجلة.

ومما يجدر ذكره أن الأمم المتحدة، بتنفيذها هذه الولاية، تجمع الآن منظمات إقليمية في جهد تعاوني. والتعاون بين الأمم المتحدة وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها في أفريقيا لمثال ساطع على ذلك. ويحدونا أمل ورغبة صادقين في أن تواصل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية العمل معا عن قرب في جهودنا التعاونية من أجل إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في قارتنا.

إن قصة نجاح فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية - في ليبريا وسيراليون - تدل بوضوح على أنه حيث توجد هذه المبادرات الإقليمية، تزداد فرص نجاحها إذا حظيت في جهودها لصنع السلام وحفظ السلام بدعم مجلس الأمن على نحو كاف وعاجل. وفريق الرصد يمثل مبادرة فريدة لمنظمة دون إقليمية في إطار ترتيبات إقليمية لإدارة الأزمات وحل الصراعات.

وأود أن أطلب إلى منظمتنا ألا تتوانى في الجهود التي تبذلها من أجل تزويد فريق الرصد بالدعم التقني والسوقي اللازم له من أجل تنفيذ ولايته المستمرة في سيراليون. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز مكتب الأمم المتحدة في فريتاون وانخراط المنظمة في أنشطة تجريد المقاتلين من السلاح وتسريحهم، فضلا عن نشر موظف عسكري لشؤون الاتصال وموظفين استشاريين أمنيين في فريتاون.

علاوة على ذلك، يجب إيلاء النظر والاهتمام الجادين لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، ليس في سيراليون فحسب، بل وأيضا في أماكن أخرى من أفريقيا حيث يعاني السكان من مصاعب جمّة ناتجة عن الحروب والنزاعات الأهلية.

ولا يسعني إلا أن ألفت انتباه الجمعية العامة إلى التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة ومنظمتنا دون الإقليمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وستواصل حكومتي تشجيع هذه التجارب الإيجابية بغية تعزيز قيام تعاون أكثر عقلانية وجدوى بين هذه المؤسسات، مما يحيي أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، على المجتمع الدولي واجب تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن ثقافة السلام وتطويرها في أذهان شعوب العالم. ومع التكافل المتنامي فيما بين الأمم، ينبغي له أن يركّز على بناء جسور بين الأمم والوصول إلى الحضارات الأخرى في حوار أخوي ومن دون تنافس بغية تحقيق تلك الحضارة العالمية العزيزة جدا على قلب رجل الدولة والشاعر الأفريقي، ليوبولد سيدار سينغور، من السنغال، وهو عضو في الأكاديمية الفرنسية. والآباء المؤسسون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة كانوا على حق عندما لاحظوا أن الحروب تبدأ في أذهان الناس، وأنه يجب أن تعود إلى أذهان الناس لإيجاد حلول لمشاكل الحروب.

وأخيرا، تشارك نيجيريا باقتناع في تقديم مشروع القرار المعروض علينا الذي تعلن فيه الجمعية العامة بناء على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ بوصفها العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. لذلك يسرني أن أؤيد مشروع الإعلان وبرنامج العمل وأن أزكّي مشروع القرار هذا كي تعتمده الجمعية العامة دون تصويت.

السيد جوزي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في جلسة عامة بشأن "تقرير موحّد يشمل مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام"، في إطار البند ٣١ من جدول الأعمال، "ثقافة السلام". ونود أن نشكر الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة على البناء على عناصر مشروع الإعلان وبرنامج العمل الواردة في تقرير العام الماضي مع مدخلات من شتى الدوائر لوضع مشروع الإعلان وبرنامج العمل والتقرير الموحد الحالي.

لقد أدلى وفد بلادي بعدد من الملاحظات الموضوعية على كل من مشروع الإعلان وبرنامج العمل خلال المناقشات التي جرت في جلسات عامة، فضلا عن اجتماع المجلس التنفيذي لليونسكو في باريس. ونود أن نعيد باختصار توضيح النقاط التي أدلينا بها مما يعود بالفائدة على الجمعية العامة.

أولا، لقد تقدمنا بعدد من المقترحات المتعلقة بصيغة الأفكار الواردة في الإعلان وبرنامج العمل وإعادة ترتيبها. وفي جزء الإعلان، أعربنا عن تفضيلنا بأن تصاغ الوثيقة صياغة نثرية مبسطة بدلا من أن تكون على شكل هيكل رسمي لديباجة المواد. واقترحنا أيضا هيكلا للإعلان يبرز على نحو أفضل فكرة ثقافة السلام، ونشأتها ومعناها وأهميتها ومراميها وأهدافها والوسائل التي يتعيَّن اعتمادها من أجل تحقيق تلك المرامي والأهداف، والمسؤوليات الملقاة على عاتق الأطراف المشاركة واستعراضها وتقييمها. ونعتقد أن هيكلة الإعلان وبرنامج العمل حول هذه العناوين الرئيسية من شأنها أن تبرز ثقافة السلام على نحو أفضل. ونتوقع بصفة خاصة أن من شأنها أن تساعد الإعلان على تجنُّب اللبس بين مرامي ثقافة السلام وأهدافها ووسائل تحقيقها وهو ما تجده محدودا ومحددا بعض الشيء. علاوة على ذلك، فإن غنى المعلومات المتوفرة في التقرير الموحَّد يمكن أن يظهر على نحو أفضل في مشروع الإعلان وبرنامج العمل.

إن الفرع ألف المسمى "الأهداف والاستراتيجيات" ضعيف بصفة خاصة. فالنقطة الأولى تصف هدف ثقافة السلام بوصفها ثقافة "من شأنها أن تسهم في درء الصراعات المسلحة"، وهذا تعريف جزئي وسلبي للهدف. فهدف ثقافة السلام أكثر إيجابية وشمولية على حد سواء، ويستهدف مستوى أعمق بكثير من الجهد الإنساني ويتفق مع لفظة "ثقافة".

وثانيا، أحد أهداف برنامج العمل قد تم تحديده بوصفه ربطا للأنشطة من أجل بناء ثقافة السلام مع هذه الأولويات من قبيل حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية، ومساواة المرأة، والتسامح والتدفق الحر للمعلومات. وفي الواقع، إذا نظرنا إلى ثقافة السلام على مستوى إيجاد ثقافة - ثقافة جديدة للسلام - فمن شأن هذه الأنشطة بالتأكيد أن تشكل وسيلة لتحقيق ثقافة السلام، وليس مجرد أنشطة منفصلة عنها أو مرتبطة بها. ولا يوجد في الإعلان شيء عن الوسائل التي يتعيَّن اعتمادها لتحقيق مرامي وأهداف ثقافة السلام. وثمة فقرة واحدة فقط تأتي على ذكر الوسائل، ألا وهي المادة ٦ التي تنص في جزء منها على أن "التربية هي الأداة الرئيسية لبناء ثقافة السلام".

ومن شأن وجود فرع كامل في الإعلان ومبادئ العمل عن الوسائل التي يتعين اعتمادها من أجل تحقيق مرامي وأهداف ثقافة السلام أن يعزز الوثيقة تعزيز كبيرا. وبالإضافة إلى العناصر المذكورة بالفعل، ينبغي أن يتضمن الإعلان أهمية التعليم في التسامح والدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الرموز والمؤسسات التي تروج للتسامح والتعددية والتعايش والتراضي واحترام التنوع ولا سيما "احترام الآخرين" على صعيد المعرفة. ولا يجري تعلم كل أنماط السلوك. فثمة أنماط كثيرة من السلوك موروثة، وثمة أنماط أكثر من السلوك تنبع من الفعل الباطني الجماعي. وهناك حاجة أيضا إلى البناء الواعي للأبعاد الباطنية التي يمكن أن تساهم في ثقافة السلام.

إن الدور الذي يمكن أن تقوم به التنمية والتعاون الاقتصادي والتكافل الاقتصادي في الإسهام في ثقافة السلام، ولا سيما عن طريق إيجاد مصلحة ثابتة في السلام والازدهار، والطريقة التي تستطيع فيها اليونسكو أن تُدمج هذه الفلسفات في مشروعها المتعدد الاختصاصات، يجب أن يُستكشفا استكشافا كاملا.

علاوة على ذلك، فإن الإجراءات المقترحة تميل ميلا شديدا لصالح اتخاذ تدابير لبناء السلام والدبلوماسية الوقائية.

وهكذا، ثمة محاولة لربط مجمل فكرة ثقافة السلام بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وهناك إشارة متكررة إلى الوساطة والمصالحة وبناء توافق الآراء، وبناء الثقة وما إلى ذلك. وجميع النقاط الواردة في الفقرة ١٣ من مشروع برنامج العمل تتعلق بهذه الأنشطة. وهذه الأنشطة مذكورة أيضا في فقرات أخرى مكرسة لمواضيع أخرى بالكامل.

فعلى سبيل المثال ترد في الفقرة ٧ المتعلقة بالأنشطة الرامية إلى تطوير التربية والتدريب والبحوث من أجل السلام واللاعنف إشارة إلى "تقديم دعم خاص للتدريب في مجال الوساطة وحل النزاعات" وإشارة إلى:

> "إعداد حملة تعليمية وتدريبية عالمية تتيح للناس على كافة المستويات التمكن من مهارات صنع السلام المتمثلة في الحوار والوساطة وتحول النزاعات والتوفيق".

هذه الاختصاصات أقل صلة بثقافة السلام واليونسكو من الدبلوماسية والأمم المتحدة. كذلك ترد في الفقرة ٨ المتعلقة بالتنمية البشرية إشارة إلى: "تضمين النموذج الإنمائي بعدا يتعلق بإدارة النزاعات" وإلى "تقديم مساعدة إنمائية في أوضاع بناء السلام بعد انتهاء النزاعات". وبصورة مماثلة ترد في الفقرة ٩ المتعلقة بالأنشطة الرامية إلى تشجيع المشاركة الديمقراطية إشارة إلى:

> "تدريب مسؤولي القطاع العام بصورة منهجية وبناء قدراتهم في مجال تسوية الخلافات باعتباره عنصرا هاما من عناصر المساعدة الإنمائية".

وفي نفس القسم هناك إشارة أيضا إلى: "إجراء البحوث بشأن الخبرات التي اكتسبتها اللجان الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة".

إننا لا نقترح إسقاط جميع هذه العناصر من الوثيقة ولكن لا ينبغي أن يكون هناك تشديد غير مناسب على هذه العناصر. ولا ينبغي إضعاف الزخم في الأقسام الأخرى بوضع هذه العناصر في هذه الأقسام أيضا.

إن هذا الاختلال في مشروع برنامج العمل يجب معالجته للأسباب التالية: أولا، إننا نحاول أن نشدد تشديدا مفرطا على ما يقع ضمن الاختصاص المباشر لليونسكو؛ ثانيا، إن هذا النوع من التشديد على ثقافة السلام يجعلها عملية ميكانيكية وعبارة عن إصلاح سريع ومؤقت بدلا من أن تمثل موقفا ذهنيا أو نمطا سلوكيا؛ وثالثا، إنها تبتعد عن أثر الأفكار التي تدخل في صلب أي موقف ذهني أو نمط من أنماط السلوك.

وهناك حذف لجزء هام من الفقرة ٦ المتعلقة بالأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. لقد ذكرت أهمية حقوق الإنسان بالنسبة إلى السلام وهي آخذة في التطور، ولكن حقوق الطفل، وبخاصة حق الطفل في التعليم، وهي حقوق تم قبولها في شكل صك قانوني لم يرد لها ذكر.

وأخيرا فإن الوثيقة تغفل بعض الأفكار الإيجابية العامة التي أشار إليها وفدنا في الجلسة العامة بشأن موضوع ثقافة السلام في اليونسكو. وهذه الأفكار تدخل في صلب الأبعاد الإيجابية للسلام وتتضمن دور التعددية البناءة؛ والبحث عن القيم الأخلاقية المشتركة في مختلف

الحضارات والديانات التي تمجد الأخوة والوحدة الإنسانية ومفهوم اللاعنف؛ وتدابير معالجة الفقر والحرمان والتهميش والتدابير الرامية إلى التقليص من عدم المساواة الدولية بين الأشخاص والمجموعات بهدف إزالتها؛ والفوارق وعدم التماثل في النظام النقدي العالمي والتمويل والتجارة والأمن؛ ومسألة الحكم؛ وما إلى ذلك. إن دور الرموز والمؤسسات التي تغذي التسامح والتعددية واحترام الآخرين. ولا سيما في أوساط السكان المتغيري الخواص، يجب استكشافه والبناء عليه.

وكما ذكرت اليونسكو فإن ثقافة السلام تهدف إلى تحقيق خطوة رئيسية تتمثل في تحويل الجذور الثقافية للحرب والعنف إلى ثقافة السلام واللاعنف. إن مشروع الإعلان يمثل بداية هامة في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من الملاحظات التي أبديناها انطلاقا من روح النقد البناء. نود أن نعرب عن تقديرنا لكل من أسهم في الموضوع. ولكن كما جادلنا بقوة فإنه لا يسع اليونسكو أن تتقاعس عن اختصاصها الجوهري في ميدان العلم والتربية والثقافة والأفكار المتعلقة بإقامة ثقافة السلام على نحو يراعي العناصر الجذابة للدبلوماسية.

وفي هذا السياق نود أن نعرب عن تقديرنا الخاص لمساهمة الحائزين لجائزة نوبل للسلام في إدخال فكرة اللاعنف في قلب ثقافة السلام عن طريق برنامج تفصيلي لتعليم الأطفال اللاعنف، ونعرب عن التقدير أيضا لوفد بنغلاديش على أخذه دور الرائد في مشروع القرار الخاص بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن على اقتناع بأن ثقافة السلام، إذا وجهت توجيها صحيحا، قادرة على مهاجمة جذور الحرب في عقول البشر إن لم تقض عليها.

السيد عروة (السودان): السيد الرئيس، إن الأمم المتحدة التي أنشئت بعد حروب عالمية مدمرة بسبب معاناة إنسانية يعجز عنها الوصف وراح ضحيتها ملايين البشر وأدت إلى نزوح مئات الآلاف منهم كان الأمل أن تضع حدا نهائيا لمعاناة البشرية بعد مرور خمسين عاما على إنشائها. وحقيقة أن الأمم المتحدة قد حققت نجاحات عديدة هنا وهناك وما زالت تحاول إلا أن تلك النجاحات لم ترق إلى طموحات وتطلعات كثيرين من أفراد المجتمع الدولي. وهنا نتساءل لماذا؟ يا سيدي الرئيس في تقديرنا أن الإجابة هي أن أهم أجهزة الأمم المتحدة ظلت إلى حد كبير مطية لتيارات ثقافة وحضارة بعينها رأى ممثلوها أن تسود نظم قيمهم في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذه الخلفية يفهم ويقدر وفد بلادي أهمية مفهوم ثقافة السلام الذي ظلت تبحثه الجمعية العامة منذ العامين الماضيين.

إن وفد السودان يود أن يشيد بالدور البالغ الذي اضطلعت به منظمة اليونسكو في النهوض بثقافة السلام والذي ظللنا نتابعه منذ المؤتمر الدولي الذي نظمته في كوت ديفوار في تموز/يوليه من عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك الوقت ما فتئت تضطلع بأنشطة متعددة على شتى المستويات لتعزيز ثقافة السلام وعلى الصعيد الوطني ظلت حكومة السودان باعتباره بلدا أرهقته مشاكل التمرد منذ استقلاله يدرك إدراكا تاما الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على إعلاء ثقافة السلام. وفي هذا الصدد تعاونت بلادي مع منظمة اليونسكو تعاونا وطيدا. إذ تم بالتضامن معها عقد ندوتين في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ لتشجيع عملية السلام والحوار الوطني في السودان. وقد أشارت الفقرة رقم ٣٨ من التقرير الموحد المقدم تحت هذا البند والمضمن في الوثيقة رقم A/53/370 إلى هذا التعاون.

ولا يسعني إلا أن أستعرض في هذه العجالة بإيجاز جهود بلادي لتحقيق السلام.

بدأت مراحل السلام بعقد "مؤتمر حوار السلام" بعد أشهر قليلة من قيام حكومة الإنقاذ الوطني، وقد شارك في المؤتمر لفيف من أهل السياسة والمعرفة في السودان من مختلف ألوان الطيف السياسي والديني يجمعهم هدف تحقيق السلام في السودان. وأوصى المؤتمر بضرورة الإسراع نحو تحقيق السلام وذلك عن طريق المفاوضات مع الطرف الآخر. وعليه فقد خرجت الوفود مبشرة بالسلام .. رافعة غصن الزيتون، شارحة لكل دول الجوار ولبعض الدول الأفريقية الأخرى والأوروبية كل الخطوات التي تسير فيها حكومة السودان. وكان أن بدأت جولات مكثفة للحوار في "فرانكفورت" و "نيروبي" و "أديس أبابا" ثم المحادثات الشهيرة في نيجيريا المعروفة باسم "أبوجا ١" و "أبوجا ٢" في عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على التوالي، ثم "نيروبي" من جديد.

لم تكن الجهود تتجه نحو من حملوا السلاح في الخارج فقط، ولكن حركة أخرى كانت تسير داخل البلاد

ألا وهي "حملة السلام من الداخل" بواسطة السودانيين والتي هدفت أول ما هدفت إلى إقناع فئة الداخل بضرورة السلام والاستقرار ضمانا لسلام الأجيال القادمة وتحقيقا للتنمية والتقدم والعمران.

وكان أن وجهت برامج مكثفة نحو المواطنين في المناطق المتأثرة بالحرب في جنوب السودان وجنوب كردفان: بذل في هذه البرامج الوعي وإبراز صورة احترام ثقافات المواطنين وأديانهم. والتأكيد على أن المواطنة هي أساس المساواة في السودان. وهذا ما أكد عليه لاحقا دستور السودان الذي أجيز في أول هذا العام.

وعليه فقد أثمرت هذه الجهود الجبارة إلى عقد اتفاقية الخرطوم للسلام في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وذلك مع عدد سبعة فصائل من فصائل حركة التمرد الرئيسية. سبق هذه الاتفاقية توقيع ميثاق السلام أولا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وذلك لبناء الثقة بين الطرفين. وكان أن عاد قادة وأفراد هذه الفصائل من الغابات ومن أحضان التمرد وقضوا عاما كاملا تأكدوا فيه تماما من جدية الحكومة في إرساء ثقافة السلام في السودان. فما كان منهم إلا أن أقبلوا إلى القصر الرئاسي في أمسية الحادي والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٩٧ ليوقعوا طواعية على هذه الاتفاقية التي ضمنت لهم كل حقوقهم وأكدت على واجباتهم.

لقد أكدت اتفاقية الخرطوم للسلام على الآتي: السودان بلد متعدد الأعراق والثقافات والأديان؛ حرية الاعتقاد والدعوة للأديان؛ عدم اضطهاد أي فرد لتوجهه الديني؛ عدم امتهان حرمة الإنسان؛ استقلالية القضاء؛ ضرورة اقتسام الثروة في السودان؛ وتوزيع السلطة اتحاديا. هذا ما نصت عليه اتفاقية السلام.

إن إرساء كل هذه المبادئ وممارسة كل هذه الخطوات كان في حقيقته إرساء لمبادئ ثقافة السلام في السودان قولا وعملا، الأمر الذي أشاد به كل المسؤولين ومبعوثي الأمم المتحدة الذين زاروا السودان، ومن بينهم ممثلو الأمم المتحدة، وأقوالهم جميعا شاهدة على ذلك، لا سيما السيد فيدريكو مايور مدير عام اليونسكو في زيارته للخرطوم حيث وجد أن أفكاره التي ينادي بها مطبقة على أرض الواقع.

إن ثورة الاتصالات التي تجاوزت مفهوم المسافة تتيح فرصة تاريخية لإعلاء مفهوم ثقافة السلام ليحل محل ثقافة السيطرة والعدوان. وما العدوان المسلح الذي تعرض له مصنع للدواء البشري والحيواني في بلادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الأخير إلا خير شاهد على ثقافة الحرب التي آن الأوان أن تمحى من عقول البشر. وهنا يكمن التحدي بالنسبة للأمم المتحدة في أن تجدد التزامها بمهمتها الأساسية المتمثلة في إنقاذ البشرية من الحروب وتنقذها من الذين يروجون لثقافة الحرب. وفي هذا الصدد، يشيد وفد السودان بمشروع الإعلان الخاص بثقافة السلام والذي أشار ضمن مواضيع أخرى إلى تعزيز التفاهم والتسامح والتضامن بين الشعوب كافة وجعل التنوع الثقافي موضع حفاوة وتقدير والذي أشار إلى أن كل أمة هي ثرية بتقاليدها وقيمها ولديها الكثير مما تقدمه والكثير مما تكسبه من تعزيز ثقافة السلام.

السيدة توبيش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أخاطب الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بشأن البند ٣١ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة السلام".

ويسر وفد البوسنة والهرسك كثيرا أن الأمين العام يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية، وفقا للقرار ١٣/٥٢ الذي شارك وفدي في تقديمه، وبالتنسيق مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقريرا موحدا يتضمن مشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة للسلام. ويعرب وفدنا عن تقديره العميق لهذا التقرير الذي يأتي نتيجة لجهود مشتركة بذلتها حكومات العالم وشعوبه.

فلم يمض سوى ثلاثة أعوام على تعرض البوسنة والهرسك إلى اللهيب وهي البلد الذي راح منه كثيرون ضحية لسياسة التطهير العرقي به وقصف المدنيين العشوائي، في انتهاك صارخ لأهم حقوق الإنسان الأساسية - وهو الحق في الحياة. واليوم يحل السلام ببطء ولكن باطراد، وتظهر لتنفيذ خطة السلام آثار تدريجية إيجابية. وهذا التأثير الإيجابي يمنحنا القوة والتطلع إلى مزيد من الجهود ويزيد آمالنا في أن نعيش في بلد سلمي، متعدد الأعراق، ديمقراطي، مزدهر ومتحد.

وإذ لدينا ذكريات ماضي بلدنا أصبحت أعلى أولوياتنا إقامة مجتمع يسود فيه التسامح والسلام والحب، لأننا ندرك جيدا أنه ما من سبيل غير الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان بما فيها الحقوق المدنية والسياسية

والثقافية والاقتصادية والدينية، يقودنا نحو رؤية مجتمع الألفية الجديدة - مجتمع التسامح والسلام. وفضلا عن هذا فنحن نشهد نهاية قرن وألفية حافلين بالانجازات، ولكنهما في الوقت نفسه قرن وألفية شهدا حربين عالميتين وملايين الضحايا الأبرياء.

ولذا فإن وفدي يؤيد بشدة التوصيات الواردة في التقرير الموحد على أمل أن تسهم هذه الرؤية ذات التوجه العملي في الانتشار العالمي لثقافة سلام تعني عالما خاليا من العنف، عالم ديمقراطية. كما أننا نؤيد تلك الأهداف للتمكين من مشاركتنا في جهود المجتمع العالمي نحو إقامة مجتمع أكثر عدلا، كي نجنب أبناءنا والأجيال القادمة مخاوف الحروب - المخاوف التي روعت طفولة الصغار في البوسنة والهرسك. وآمالنا منعقدة على أن يحل محل هذه المخاوف إدراك لثقافة السلام وطمأنينة بها.

وقد أعلنت الجمعية العامة في القرار ١٥/٥٢ عام ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام، ولذا نود أن نقترح إدراج روح ثقافة السلام الإيجابية موضوعا رئيسيا لجمعية الألفية.

وإذ نشعر بالسرور لأن التقرير الموحد يعكس الأنشطة المتصلة بثقافة السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مختلف أجزاء العالم، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لإعادة تعمير عدد من النُصُب الثقافية والدينية في بلادي، بما فيها الجسر الموجود في موستار.

ولهذه الأسباب مجتمعة يؤيد وفد بلادي تأييدا مخلصا اعتماد برنامج عمل عن ثقافة السلام.

السيد غيلين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفنا جدا أن نشير إلى الطريقة التي تطور فيها الموضوع الذي كان لنا شرف تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين في ١٩٩٥. ونحن نرى اليوم خطة متكاملة تتسق تماما مع القرار ١٣/٥٢، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ونعتقد أن مشروع إعلان عن ثقافة السلام، وأهدافه واستراتيجياته والتدابير المحددة التي يمكن اتخاذها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية تتفق تماما مع ما دعت إليه الجمعية العامة. ونعتقد أيضا أن مشروع الإعلان وثيق الصلة تماما بالموضوع.

وإن فترة ما بعد الحرب الباردة ولدت العديد من التحديات مع نشوء أنواع شتى من النزاعات والقضايا الإثنية والنزاعات القومية وردود فعل تحفل بكراهية الأجانب التي لم تكن متوقعة وأرهقت كاهل المنظمة. ومع ذلك، برزت أيضا أهداف محددة جدا أعيد التأكيد عليها باستمرار في هذه المنظمة. فاحترام حقوق الإنسان، والحق في الحياة، وإعادة تعريف ما يشكل جودة الحياة، والتقدير الجديد للديمقراطية والأبعاد المتعددة للحرية، ومشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات، ومساهمات المنظمات غير الحكومية، والأهمية المتأصلة لحالة المرأة واحتياجات الطفل كلها تمثل جزءا من ثقافة السلام.

ونحن في غرف الاجتماعات في هذه المنظمة نعلن على نحو يتسم بالعجالة المتزايدة عن الحاجة الملحة لإحراز مزيد من التقدم في مجالات نزع السلاح التقليدي، وعدم الانتشار، وإزالة أسلحة التدمير الشامل وحظر إجراء التجارب النووية. وجميع آلات التدمير هذه انبعثت من البلدان المتقدمة النمو، ولم تنبعث أبدا من البلدان الفقيرة. وكل هذه المنتجات التي صنعها عقل الإنسان تمثل التحديات التي تواجه إنشاء ثقافة سلام وتعليم السلام.

إلا أن الأهداف والتدابير المحددة الواردة في التقرير وفي مشروع الإعلان وخطة العمل التي تناولناها جميعا بالدرس لا تقترح خطة سياسية أو خطة باهظة التكلفة. بل تقترح مُثُلا لا أوهاما؛ إلا أن هذه المُثُل والتدابير موجودة فعلا ويمكن تحقيقها. ومن حيث الجوهر، وكما يرد في الفقرة ٢، تحت عنوان "الأهداف والاستراتيجيات" يقترح إنشاء نظام للمراقبة يستند إلى الدور الحفاز الذي ستضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لا سيما من خلال لجنة التنسيق الإدارية. واقترح اتخاذ تدابير محددة مثل الحملات التعليمية والبرامج المدرسية، واستخدام الكتب المدرسية التي لا تعلم الكراهية ولا تشوه التاريخ. وهكذا من الممكن تماما وبطريقة خاصة تطوير التعليم على نحو أفضل من أجل منع الصراعات وتدابير المراكز الإقليمية التي لا تستهدف فقط منع الصراعات بل أيضا إعلاء شأن نزع السلاح والسلام.

ومشروع إقامة نُصُب تذكاري في جزيرة غوري بالسنغال حظي بتنويه خاص جدا في البيان الذي أدلى به

ممثل بنغلاديش. ونعتقد أن النُصُب سيكون عزيزا جدا على قلب بيرو، وثقافتها وعلاقاتها الثقافية المشتركة وعلى جميع أسلاف القومية البيروفية.

ونعتقد أن تعزيز المصالحة، بما فيها تعزيز المثل الأعلى المتمثل في التسامح والصفح عن الماضي، هي جزء من جميع الأفكار التي نعبر عنها هنا. وثمة نقطتان هامتان، في رأينا، ينبغي النظر فيهما في دورة الجمعية العامة هذه، النقطة الأولى هي الإدراك الواضح للإمكانية الكبيرة لتطوير ثقافة للسلام وتعليم السلام من خلال وسائط الإعلام. والنقطة الثانية تتمثل في اتخاذ تدبير واعتماد مقرر أثناء دورة الجمعية العامة هذه. وأخيرا، نعتقد أنه ما من شيء يمكن أن يكون أكثر أهمية أو أكثر صلة بالأمم المتحدة من إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية الألفية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذ في وقت سابق، أعطي الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اتخذ بالاجماع في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان سنة ٢٠٠٠، السنة الدولية لثقافة السلام، يعد بداية مناسبة لألفية جديدة ربما تتلاشى أخيرا ثقافة الحرب وحسم الصراعات عن طريق العنف أمام ثقافة السلام. ولكي يصبح ذلك واقعا، يجب على شعوب العالم أن تتعلم العيش معا على أساس القيم العالمية للسلام.

فالسلام يتجاوز بكثير انتفاء حالة الحرب والعنف. والسلام يتطلب تهيئة الظروف الاجتماعية التي يعترف فيها بالكرامة المتأصلة والحقوق غير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة الإنسانية. وهذا، طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم.

وفي رسالة السلام البابوية التاريخية، التي ألقاها البابا يوحنا الثالث والعشرون في تريس، في عام ١٩٦٣، تصور السلام على أنه يقوم على أربعة أركان: الحقيقة والعدالة والحرية والتضامن على أساس من الحب الخالص للآخرين. وفي هذا البيان الموجز، يود وفدي أن يتناول واحدة من هذه النقاط، وهي العلاقة بين الحقيقة والسلام.

إن حقيقة الإنسان تتمثل، في المقام الأول، في إثبات الكرامة والقيمة المتأصلتين وغير القابلتين للتصرف، لكل إنسان، دون استثناء. وحيثما لا يكون هناك تعبير ملموس عن هذه الحقيقة الأساسية، يستحيل قيام ثقافة حقيقية للسلام. وعلى الرغم من أن التمييز على أساس الأصل العنصري يبدو أنه يتناقص في العديد من أنحاء العالم، فإن أشكالا من التمييز أكثر خفاء، تتصل بالمنبت الإثني أو الوطني أو الدين، لا تزال تذكي الصراعات المحتدمة.

وقد حدد البابا يوحنا بولس الثاني في آخر رسالة بابوية له، عن الإيمان والعقل، التعايش السلمي بين مختلف الأجناس والثقافات باعتباره واحدا من أكثر الموضوعات إلحاحا، التي تواجه البشرية اليوم وباعتباره موضوعا تجب مواجهته بروح من الحوار الصريح والتآزر. وتستند إمكانية تحقيق السلام على هذه الروح.

ولا يمكن بناء مجتمع متجدد وحل المشاكل المعقدة التي يواجهها العالم اليوم إلا على أساس الحقيقة المتسامية للإنسان. وهذا، على الصعيد السياسي، يشمل تجاوز جميع أشكال الحكم الاستبدادي، الذي لا يزال حتى بعد سقوط الستار الحديدي يُدمر حريات الأفراد والجماعات. فالحكم الاستبدادي، في أي من أشكاله المتعددة، ينكر على كل الناس كرامتهم، ويحول الأفراد والجماعات من موضوعات للحقوق إلى أشياء للاستخدام. وهناك في حقيقة الأمر علاقة لا تنفصم بين الحقيقة والحرية.

إن لكل فرد حقا، بل وإن عليه واجبا، في أن يسهم في بناء مجتمع عادل ومسالم. ولكن هذا يصبح مستحيلا عندما تستبعد بعض الأقليات بسبب الأصل القومي أو الديني. ولا يكفي أن يكون هناك مجرد تحمل لوجود هذه الفئات المتنوعة. بل يجب أن تستحث وتكفل مشاركتها النشطة في المجتمع المدني.

والحقيقة أيضا هي الشرط اللازم لإعادة بناء المجتمع بعد أن تكون الصراعات العنيفة قد أثارت مجموعة ضد أخرى، وشعبا ضد آخر. وإن الجهد الذي يبذله الخصوم السابقون ليجتمعوا ويبحثوا عن حل للصراع هو في حد ذاته خطوة هامة نحو السلام.

وقد أشار البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه بمناسبة اليوم الدولي للسلم في عام ١٩٩٧، إلى ضرورة اعتماد توجه جديد بغية إعادة تفحص الماضي. ويجب

علينا أن نتعلم قراءة تاريخ الشعوب الأخرى دون تحيز، وأن نبذل جهدنا لتفهم وجهة نظر الآخرين. وقبولنا لفرصة إعادة قراءة التاريخ مع بعضنا هو في حد ذاته يمكن أن ييسر قبول وتقدير الاختلافات المشروعة بين الأفراد والجماعات والشعوب.

والحقيقة تعني أيضا الاعتراف بالأشياء كما هي عليه في الواقع: فالكراهية هي الكراهية، والقتل هو القتل، والمجازر هي المجازر. والدوافع السياسية أو المذهبية أو المناورات لا يمكن أن تصلح كذريعة لعدم تمييز هذه الأشياء.

وتقتضي الحقيقة كذلك الوفاء بمتطلبات العدالة. وفي الآونة الأخيرة كانت هناك أمثلة هامة للجهود الرامية إلى إثبات الحقيقة، ومعها إقامة العدالة، فيما يتعلق بأعمال للعنف، ومجازر، وأعمال إرهاب بل وإبادة جماعية. ولا يمكن لعملية التصالح الطويلة والشاقة أن تبدأ إلا عندما تثبت الحقيقة. وعندما تخفى هذه الحقيقة أو تسود روح الانتقام، تُبذر بذور الصراع.

وينبغي للحقيقة أن تكون هي المبدأ الهادي في بث المعلومات، سواء أكان ذلك عن طريق وسائط الإعلام أم في جميع مستويات التعليم. ويزدهر العنف في وسط الأكاذيب بل ويحتاج في الواقع إلى الأكاذيب كي يستمر محتدما. وتشويه ثقافة وهوية وخصوصية الأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى يمكن أن ينمي اتجاهات ترفض ما هو مختلف وأن ينشأ عنه إحساس زائف بالتفوق، بل بالكراهية والخوف. ومثل هذه الاتجاهات مدمرة لثقافة السلام.

وتقع على وسائط الإعلام مسؤولية خاصة عن نقل ما يحدث في عالم اليوم بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، وأن ترفض الإثارة، التي يمكن أن تؤدي فعلا إلى زيادة التوترات وسوء التفاهم. وتقع على المعلم أيضا - والأسرة هي المعلم الأول - المسؤولية عن تنشئة الأيفاع، منذ أولى مراحل أعمارهم، على تقدير وتفهم ثقافة وتاريخ الشعوب الأخرى وعلى النظر إليها كمصدر للإثراء المتبادل.

وإن طلب الحقيقة هو في الواقع طلب للسلام. والسعي معا وراء الحقيقة ربما يكون واحدا من أصلب وأرسخ الأسس لقيامها. وكما قال البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه عن الإيمان والعقل،

"إن الإيمان بإمكانية معرفة حقيقة سارية على مستوى الكون لا يعني بأي حال تشجيع التعصب؛ بل على العكس، هو الشرط الأساسي لإجراء حوار صادق وحقيقي بين الأفراد. وعلى هذا الأساس وحده يمكن تجاوز الانقسامات".

وفي عشية سنة ٢٠٠٠، يشارك الكرسي الرسولي الأسرة الدولية في الإسهام في بناء سلام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، سلام يهدف إلى تنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الإنسانية، وتنسيق أعمال الأمم لبلوغ الغايات المشتركة. وهذا هو أساس ثقافة السلام التي يتوق إليها العديد جدا من الناس. ومن مسؤولية جميع الدول والشعوب إيجاد الإرادة السياسية والتصميم اللازمين لتحقيق ذلك السلام معا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.25 المعنون "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.25؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.25 (القرار ٥٣/٢٥).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الأولى وبخمس دقائق للمرة الثانية وبأنه ينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد شاحم (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المؤسف أن هذه الجمعية، في مناقشة اليوم لهدف نبيل وذي أهمية بالغة وعالمية مثل النهوض بثقافة السلام، تعرضت لملاحظات غير سليمة وخاطئة موجهة بصورة محددة ضد بلدي من جانب ممثلي لبنان وسوريا. ولذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة، تمشيا مع روح المناقشة

الراهنة حول ثقافة السلام، لأوضح موقف بلدي فيما يتعلق بإيجاد حل سلمي للخلافات بين إسرائيل ولبنان، نأمل أن يتحقق في أقرب فرصة ممكنة.

دعوني أطمئن الزميل اللبناني بأنه ليس لدى إسرائيل مطامح فيما يتعلق بلبنان سوى إحلال السلام. وليست لدينا مخططات بالنسبة إلى الأراضي اللبنانية ذات السيادة وإلى موارد لبنان الطبيعية. ولا تسعى إسرائيل إلا إلى مستقبل متسم بالسلم الدائم والأمن لأنفسنا ولأولادنا، وآمل أن يفعل لبنان ذلك. غير أنه، ولسوء الطالع، توجد منظمات تعمل داخل لبنان استعملت الأراضي اللبنانية ولا تزال تستعملها في شن هجمات إرهابية عشوائية على إسرائيل ومواطنيها، رجالا ونساء وأطفالا.

لقد تسببت التسللات الإرهابية وعمليات إطلاق القذائف في فقدان الحياة والأطراف وألحقت ضررا ماديا بالغا وصدمة لا توصف لأطفال المدارس في شمال إسرائيل. إذ يتعين على هؤلاء الأطفال البقاء ساعات طويلة وأحيانا أياما كثيرة في ملاجئ من الخرسانة المسلحة، متجمعين في توقع متسم بالخوف من الصلية التالية من مدافع الهاون أو القذائف، التي تُلقى محدثة صوتا مدويا على حدود إسرائيل الشمالية لتنفجر في شوارع وبيوت فوق رؤوسهم. فمن أجلهم يتعين علينا كلنا أن نضاعف الجهود لتلقين وتطوير ثقافة السلام بيننا.

وللنهوض بهذا الهدف بيَّنت إسرائيل في مناسبات عديدة أنها مستعدة للتنفيذ الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في إطار يضمن تنفيذ جميع عناصره، بما في ذلك الأهداف المبينة المتمثلة في استعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعالة. غير أن إسرائيل إلى أن يتم إبرام هذه الترتيبات المرضية، لن يكون لها من خيار سوى ممارسة حقها في الدفاع عن النفس لحماية حياة المدنيين من العدوان الإرهابي الموجه ضدها والصادر عن الأرض اللبنانية.

وفي أعقاب التوقيع الذي جرى مؤخرا على مذكرة واي ريفير المبشرة بالخير بين إسرائيل والفلسطينيين وفي غمرة هذه المناقشة لثقافة السلام فإن الوقت الآن أكثر مؤاتاة لدعوة الجيران اللبنانيين إلى الانخراط في مناقشات بناءة حول اتخاذ هذه الترتيبات الأمنية الضرورية في الجنوب اللبناني بوصفها خطوة أولى هامة صوب التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وفي نفس الوقت للدخول مجددا في مفاوضات السلام المباشرة على المسار اللبناني والسوري - وهي محادثات شُرع فيها في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وعُلقت لسوء الحظ بعض الوقت.

وفيما يتعلق بالمفاوضات أود أن أنتهز هذه الفرصة لتذكير الزميل السوري بأن هذه المحادثات الهامة قد أجريت في مدريد على أساس دعوة مدريد التي قبلتها جميع الأطراف، بما في ذلك إسرائيل وسوريا. تلك الوثيقة التي تشكل أساس عملية السلام الراهنة في الشرق الأوسط تبين بجلاء أن هذه المفاوضات تجرى على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبالتالي فإن البيان القائل بأن حكومتي رفضت القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومن أجل تلك المسألة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) هو بيان مضلل وخاطئ ومشؤوم.

نحث جيراننا السوريين على إعادة الانخراط معنا في هذه المفاوضات الثنائية السلمية المباشرة على أساس صيغة مدريد المتفق عليها دون شروط مسبقة حتى نحقق معا السلام الذي استعصى علينا تحقيقه مدة طويلة.

السيد نجم (لبنان): سيدي الرئيس، يحيرني أمر مندوب قوات الاحتلال الإسرائيلي. لقد أشرت في بياني صباح اليوم إلى أمرين واضحين هما: سرقة إسرائيل للتراب اللبناني. وهذا أمر اعترفت به الحكومة الإسرائيلية رسميا. والحادثة الثانية التي أشرت إليها في بياني هي حادثة حقيقية وقعت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عندما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف قانا وقتل ١٠٦ مدنيين أبرياء. وقد أوفد الأمين العام آنذاك محققا إلى المنطقة هو الجنرال فان كابن، ويمكن الاطلاع على تقرير الجنرال في الوثيقة S/1996/337. وهذه الوثيقة كما غيرها تدين قوات الاحتلال الإسرائيلي. أما فيما أشار إليه ممثل قوات الاحتلال من ادعاءات وأباطيل، فأود أن أقول إن تجربتنا هي أن قوات الاحتلال لا تؤمن بأي شريعة ولا قيم ولا حقوق إنسان. وسأعطيكم بعض الأمثلة. وهي على سبيل المثال لا الحصر. وهذه الأمثلة هي وقائع.

هل تعلمون أن بلدة قانا التي ارتكبت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي وعن عمد مجزرة رهيبة قتل فيها

١٠٦ مواطنين أبرياء من شيوخ ونساء وأطفال كانوا يحتمون داخل مقر الأمم المتحدة في البلدة من جراء العدوان الإسرائيلي الذي سمي آنذاك بعملية عناقيد الغضب التي شُنت ضد المدنيين في لبنان.

إن قانا هي قانا الجليل المذكورة في العهد الجديد حيث أقام فيها السيد المسيح أولى معجزاته بتحويله الماء إلى نبيذ. إن قداسة هذا الموقع لا تعني شيئا لقوات الاحتلال التي تسعى في إطار نهج منتظم إلى تدمير قيمنا ومقدساتنا وحضارتنا، بالإضافة إلى انتهاك حرمة مقر قوات الأمم المتحدة بما هم رسل محبة وسلام.

وأود أن أقول هل هي القيم التي يؤمن ويدافع عنها ممثل قوات الاحتلال؟ بأي منطق يريدنا ممثل قوات الاحتلال الإسرائيلي أن لا نتحدث عن قيام قوات الاحتلال باغتيال الحياة في جنوب لبنان من خلال اعتداءاتها اليومية المتكررة بالقصف على القرى الآهلة والآمنة، فتعطل المدارس ودورة الحياة اليومية؟ إن الحق في العلم والحق في الأمن والحق في السلام هي من حقوق الإنسان الأساسية. وهي ما تحاول قوات الاحتلال الإسرائيلي اغتياله كل يوم في الجنوب، لكنها لم تنجح.

إن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال تحتل الجنوب اللبناني منذ عام ١٩٧٢ رافضة تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الداعي إلى انسحابها وأكرر انسحابها الفوري وغير المشروط من لبنان. فهل الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أيضا من حقوق الإنسان؟ إن قوات الاحتلال جربت كل أنواع الحروب ضد بلدي. تارة بالقصف بكافة أنواع الأسلحة وتارة بالاجتياح. أنها تقوم بكل ذلك في محاولة لفرض سلامها وشروطها على لبنان، وهي لم تنجح ولن تنجح لأن لبنان سوف لن يحمي الاحتلال الإسرائيلي لأرضه. إن السلام الذي يؤمن به لبنان هو السلام المرتكز على قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

هناك أمر آخر، استمعنا أيضا إلى ممثل قوات الاحتلال يهاجم الشرفاء الذين يقاومون الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وينعتهم بالإرهابيين لأنهم يقاومون ويرفضون الخضوع والخنوع لقوات الاحتلال الإسرائيلي وهم يتمسكون بالحرية وبتحرير لبنان من هذا الدنس المشين. هل يعتقد ممثل قوات الاحتلال أن العالم لا يرى كيف يعتدى على لبنان وسيادته بفعل ما لديه من أسلحة الدمار وقوة الفتك عزيمة الإجرام منتهكا سيادته واستقلاله متجاهلا بكل تعنت كل قرارات الأمم المتحدة، قرارات الشرعية الدولية؟ إن ما يسميه مندوب قوات الاحتلال إرهابا ليس هو في الحقيقة إلا مقاومة باسلة ضد جيش الاحتلال والمقاومة ضد الاحتلال الأجنبي هو حق مشروع تكفله كافة القوانين والشرائع الدولية. إن المقاومة الباسلة تستمر وبقوة ضد الاحتلال جنبا إلى جنب مع كل المساعي الدبلوماسية حتى تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب قوات الاحتلال غير المشروط والفوري من الأراضي اللبنانية وحتى الحدود المعترف بها دوليا.

أما ما يدعيه مندوب قوات الاحتلال من رغبة دولته في تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) فما هو إلا كذبة جديدة في إطار محاولاتها لتضليل الرأي العام العالمي وصرف انتباهه عما ترتكبه من جرائم يومية هناك. وإذا كانت قوات الاحتلال راغبة فعلا بتطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فالسبيل الوحيد إلى ذلك واضح تماما، وهو الانسحاب الفوري وغير المشروط إلى الحدود الدولية كما ينص عليه ذلك القرار. أما الشروط الإسرائيلية للانسحاب فهي محاولة مكشوفة للتنصل من التزاماتها وإطالة أمد احتلالها بصرف النظر عن نواياها الحقيقية في التوسع والعدوان. إنها احتلت جنوب لبنان بدون استئذان، فلتخرج أيضا بدون استئذان.

إن قيامنا بطرح معاناة شعبنا الواقع تحت الاحتلال من خلال الممارسات الإسرائيلية هو حق لنا وواجبنا جميعا في هذا المنتدى العالمي أن نعرف الحقائق وأن نطلع على معاناة الشعوب. وانطلاقا من احترامنا لميثاق الأمم المتحدة وكل ما ينص عليه، وتعبيرا منا عن ثقتنا بممثلي دول العالم في هذه الجمعية والذين عرفنا عنهم رفضهم القاطع لممارسات الاحتلال ووحشيته فقد قام وفدي بممارسة حقه بإيضاح صورة معاناة شعبنا على حقيقتها دون زيادة أو نقصان.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): لم يستغرب وفد الجمهورية العربية السورية قيام الوفد الإسرائيلي بالرد على بياننا الذي أشرنا فيه كما أشارت جميع الوفود الأخرى إلى معاني السلام وثقافة السلام، وذلك لأن الوفد الإسرائيلي ومن خلفه حكومته لا يؤمنان بالسلام ولا بثقافة السلام. ونعتقد أن أكثر أعداء ثقافة السلام خطرا هم الذين يتظاهرون بالإيمان بثقافة السلام قولا لكنهم يقتلونها فعلا.

وكم كان بودي أن أتحدث أمام هذه الجلسة عن تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط وعن احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وعن نجاح مؤتمر مدريد للسلام. إلا أنه وللأسف فإن المنطقة ما زالت تعيش على حافة الكارثة نتيجة لرفض الحكومة الإسرائيلية الحالية الالتزام بأسس السلام وعملية السلام ورفضها تطبيق قرارات الأمم المتحدة وتنصلها من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية مدريد للسلام.

إن ملايين المشردين ودموع الأطفال الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين في الأراضي السورية والفلسطينية واللبنانية المحتلة ومعاناة شعبنا نتيجة الاحتلال الإسرائيلي تستصرخ ضمير العالم لدعم مسيرة السلام وتطبيق ثقافة السلام ومبادئها. إلا أن كل الجهود الدولية اصطدمت دائما بالسياسات الإسرائيلية الرافضة للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط. هذا السلام المبني على قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وهذه هي الأرضية التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط.

لقد ذكر أكثر من وفد أمام جلسة اليوم أنه سيكون من الخطأ الفادح النظر إلى ثقافة السلام على أنها مجرد بيانات وأقوال. وطالب الجميع بالتزام الدول بثقافة السلام وبشكل خاص بتنفيذ مبادئها وخاصة على تصفية جذور المشاكل التي تؤدي إلى الحرب والعنف. وهل يوجد أكثر خطرا على ثقافة السلام من احتلال أرض الآخرين لمدة تزيد على ثلاثين عاما. وتشريد الملايين من الأطفال والشيوخ والنساء؟ وهو ما قامت به إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فهل هناك أخطر على السلام وثقافة السلام من متابعة إسرائيل لقتلها للعرب وزيادتها للترسانة والقدرات العسكرية المدمرة بما في ذلك القنابل النووية ورفضها إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وإقامتها المستوطنات في كل الأراضي العربية المحتلة حتى بعد توقيع الاتفاق الأخير؟ هل ما يدعيه الوفد الإسرائيلي هو ثقافة سلام؟ أم أنه تجسيد حقيقي لثقافة الحرب وقتل ثقافة السلام؟

إن سوريا هي التي فتحت الطريق أمام مؤتمر مدريد لعملية السلام. وكان السلام ليس بعيدا إثر مفاوضات طويلة وشاقة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت ترفض حتى هذه اللحظة حتى هذه الدقيقة استئناف المباحثات من النقطة التي انتهت عندها. وهذا هو سبب توقف المفاوضات لمدة تزيد على العامين والنصف وسوريا تؤكد على ضرورة العودة إلى المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها، وبما يضمن تثبيت الحقوق الثابتة والمشروعة للعرب في أراضيهم وفي تحقيق سلام مشرف وعادل وشامل.

السيد شاحم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتقد أن الخلافات القائمة بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا واضحة لجميع أعضاء الجمعية العامة. ولدينا إطار عمل متفق عليه لتسوية خلافاتنا ألا وهو إطار عمل مدريد. إن مؤتمر مدريد قد انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وقد تمكنا من البدء بمفاوضات بيننا. فلنعد الى هذه المفاوضات دون شروط مسبقة. وبوسعنا تسوية خلافاتنا.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): كما ترون فإن وفدي لا يحاول إطالة هذا الحوار لكننا نود أن نضع الحقيقة أمام الجميع والحقيقة كما هي. نحن نؤمن بالمبادئ والأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد ونؤكد على كل الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل اليها في إطار عملية السلام، لكن الحكومة الاسرائيلية الحالية هي التي تضع الشروط على استمرار عملية السلام لأنها جادة في العودة الى نقطة الصفر في

عملية المباحثات والقضاء على كل الانجازات والاتفاقات التي تم التوصل اليها خلال تلك الفترة الصعبة التي امتدت لأكثر من عامين. ونـؤكد أمام هذه الجمـعية الموقرة أن سوريا على استعداد لبدء عملية السلام فورا من النقطة التي توقفت عندها عملية السلام وليست على أي أسس أخرى ستبعد عمليـة السـلام عن هدفـها الحقيـقي وعما توصلت اليه من إنجـازات. وكل ما عـدا ذلك هو مجرد كذب وادعاءات باطلة لا تخدم عملية السلام.

السيد نجم (لبنان): مرة أخـرى نضطـر الى الرد على ممثل قوات الاحتلال الإسرائيلي. إن القـرار ٤٢٥ (١٩٧٨) واضـح بنصـه ومضمـونه. وما عـلى قـوات الاحتـلال إلا تطبيقه حيث ينص على انسحاب إسـرائيل الفوري من جميع الأراضي اللبنانية.

أما بالنسـبة للمسارات الأخرى، فلقـد أعلـن وفدي وحكومتي أيضا أننا مستعدون للمفاوضات من النقطة التي توقفت عندها ولكننا نرى بالمقابل أن اسرائيل لم تحترم التزاماتها في إطـار عملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ ولم تحـترم قـرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، كما لم تحـترم مبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد أبدينا استعدادنا للسلام واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها. وهذا أمر واضح وبديـهي. فقد أردت إيضاح ما أشار إليه مندوب قوات الاحتلال.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه كما ذكر ممثل بنغلاديش في جلسة هذا الصباح فإنه سيُقدم في وقت لاحق مشروع قرار إضافي يضم مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام.

أود أيضا أن أهـنئ الدول الأعضاء على اتخاذها هذا القرار الهام جدا المعنون: "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)". إن التاريخ سوف يسجل بأنه هذا ربما يكـون أهم قـرار اتخـذه المجتمع الدولي لضمان السلم الدولي والتعاون والتنمية من أجل الأجيال المقبلة. إنه يمثل رعاية لثقافة السلام الجديدة هذه على جميع مستويات التعليم عن طريق كـل قنوات الاتصال ويشمل كل قطاعات المجتمع.

بذلك نـكون قد اختتمنا هذه المرحـلة من نـظرنا في البند ٣١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠